حيث لم يذكر اسم الاشارة في القسم فيكون القصور
في تقسيمه عدم ذكر اسم الاشارة دون عدم حصول
الفرق ويرشدك الى ذلك انه ذكر في كثير من كتب
الاصول متابعة للمحصول اللفظ ان كان معناه
جزئيا فاما ان يكون مضمرا فهو مضمر وان كان ظاهرا
فعلم وعلمت ايضا فساد تقسيم الجزئي بالعرض اليهما
حال كونهما كائنين او حال كونه الجزئي كائنا دون اسماء
الاشارة وقد عرفت معناه والاظهر دون اسم الاشارة
بالافراد كاخويه لان القسم هو النوع دون افراده وكانه
افرد اخويه وجمعه متابعة لبيان الادب حيث يقولون
في مقام تعريف العلم العلم كذا وفي مقام تعريف المضمر
المضمر كذا وفي مقام تقسيم اسم الاشارة اسماء الاشارة
كذا وكما عرفت من السابق فساد اخراج اسم الاشارة
عن تقسيم الجزئي علمت فساد اخراج الموصول عنه والا
كان اخاله فيه فاسدا فيكون تقسيمه فاسدا ويمكن ان

بعتذر بانه لم يتعرض له لاحتمال ان اخراجه عن تقسيم
الجزئي لغوية كلية كما مر فلا يكون تقسيمهم باخراجه
لهذه النكتة فاسدا وقوله ظانا منهم ان مدلول
ذلك القسم انما يتعين بقرينة الاشارة اي قرينة هي
الاشارة او الاشارة المقارنة ومدلول الضمير بالوضع
تعليل التقسيم اليهما فقط ويتبادر من العبارة ان
الفساد راجع الى هذا الظن واصل التقسيم برئ
عن الفساد ولا ينبغي ان يحمل عليه اذ علم من السابق
ان التقسيم فاسد كان الظن فاسدا وانما عبر عن
اعتقادهم بالظن لما ان الدعوى ظنية فما هو الظن
فيه الظن او للاشارة الى ضعفه وذلك الظن اما
انهم ظنوا ان اسم الاشارة وضع للقدر المشترك
والضمير للجزئيات الملحوظة بالقدر المشترك فجعلوا
التعيين المعتبر في الاول حين الاستعمال مستفادا
من القرينة وفي الثاني مقتضى الوضع كما قيل واما انهم

Copyright © King Saud University